بريميرليج في رسالة لأمريكا: آل سعود يقرصنون مبارياتنا



التغيير

طلب الدوري الإنجليزي الممتاز "بريميرليج"، من الولايات المتحدة الإبقاء على مملكة آل سعود ضمن قائمة مراقبة الدول المتهمة بالقرصنة على الملكية الفكرية.

جاء ذلك، في خطاب وجهه "بريميرليج"، إلى الحكومة الأمريكية، في فبراير/شباط الماضي، ليحثها على الحفاظ على اسم مملكة آل سعود ضمن القائمة، لأن المملكة "لا تزال مركزا للقرصنة"، فيما يتعلق ببث المباريات دون إذن، حسب صحيفة "الجارديان".

وجاء الكشف عن طلب "بريميرليج"، في وقت يقوم فيه بالنظر في عرض تقدم به آل سعود لشراء نادي "نيوكاسل يونايتد".

وبموجبه ستشتري هيئة الاستثمار العامة، التي يترأسها محمد بن سلمان، نسبة 80% من أسهم النادي،

والباقي سيشتريه مستثمرون بريطانيون.

ولكن على المشتري اجتياز فحص "الملاك والمدراء"، الذي يحدد من خلاله "بريميرليج"، صلاحية المشتري للنادي، وعدم تورطه في أي نشاط إجرامي.

ويعتقد أن هذا الفحص هو العقبة الأخيرة أمام المشتري قبل توقيع صفقة شراء النادي بـ300 مليون جنيه إسترليني.

وكشفت الرسالة إن "بريميرليج"، فشل في تقديم الكيانات المتورطة في مملكة آل سعود، بعملية سرقة حقوق البث التلفزيونية لمبارياته.

وقال الدوري الإنجليزي، إن محاولات الحصول على موافقة شركة قانونية في المملكة لكي تمثله في الدعوى المقدمة ضد "بي أوت كيو"، التي سرقت المباريات، والتي دفعت قناة "بي إن" القطرية الملايين لتأمين بثها في الشرق الأوسط "كانت فاشلة".

وكان "بريميرليج"، ناقدا بشدة لعدم تحرك حكومة آل سعود ضد قناة "بي أوت كيو".

والخميس، جدد مكتب الممثل التجاري الأمريكي USTR، انتقاد آل سعود، بسبب فشلهم في محاربة القرصنة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وانتشار قنوات "بي أوت كيو"، التي تنقل أحداثا رياضية حول العالم بدون ترخيص، مما تسبب في إهدار حقوق اتحادات رياضية ومؤسسات أخرى.

وأعلن المكتب (حكومي) عزمه البدء بمراجعة استثنائية على غير العادة للمملكة، بسبب استمرار فشلها بحماية حقوق الملكية الفكرية، مؤكدا أن عدم معالجة تحديات الملكية الفكرية المحددة، أو حدوث مزيد من التدهور فيما يتعلق بأي تحد متعلق بالملكية الفكرية تم تحديده خلال فترة المراجعة، سيؤدي إلى تغيير سلبي في العلاقة بين واشنطن والرياض.

ويأتي التقرير الحكومي الأمريكي، بعدة عدة أشهر فقط، من نشر الاتحاد الأوروبي، تقريرا خص فيه حكومة آل سعود دون غيرها بأنها "تسببت بضرر بالغ للمصالح التجارية الأوروبية"، بسبب التعدي غير المسبوق على محتوى حقوق البرامج الرياضية الأوروبية من قبل "بي أوت كيو" و"عربسات".

ويمثل مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة "USTR" جزءا من المكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي، وهو الوكالة المسؤولة عن دفع وتوجيه السياسة التجارية للولايات المتحدة وحل النزاعات التجارية مع الدول التي لا تلتزم بالاتفاقيات التجارية الدولية.

ويأتي التقرير، بناء على قيام العديد من أصحاب الحقوق الرياضية والترفيه العالمية وهيئات البث والجهات الأخرى ذات العلاقة من جميع دول العالم بتقديم توصياتها خلال العام المنصرم للمكتب.